موقف قبيلة الحوارث من المشروع الاستيطاني الفرنسي خلال القرن التاسع عشر (19م): دراسة من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي

بوعناني العربي
جامعة تلمسان، larbihis16@ gmail.com

تاريخ الإرسال: 27/ 07/ 2019؛ تاريخ القبول: 16/ 11/ 2019

The attitut of the Houareth towards the french colonization: A study based on the french archives

Abstract:

Through this s sttudy we intend to identify the tribe of the Houareth and provide information about geographic position, the number of its inhabitants, its economic activities and the main resources as well as its landownings. To tackle these issues we refer to the archives of BirKhadem in Algiers and those of Aix-En-Provence in France. In this latter there are important information dealing with the matter of land expropriation from the indigenous people of Algeria that had been applied by the French to meet the need of the new incoming colonists.

المؤلف المراسل: العربي بوعناني
larbihis16@ gmail.com

Thus the Houareth tribe, like others in Algeria, had been concerned by the application of the French law named SenatusConsultus issued in March 15, 1889 that imposed the geographic limitation ending with the expropriation of thousands of hectares of lands belonging to the Houareth among them the forest lands which reached 15146 hectares. These lands were added to the estates of the French in Algeria.

While expropriating 2000 hectares of fertile lands situated in the Ettat plain to set up colonies near the mixed commune of Frenda, the French policy aiming at the expropriation of more lands had met a violent opposition from this tribe. The Houareth were compelled either to buy these lands with the prices imposed by the French or to take up infertile lands in the region of Dir El Keff in southern Frenda.

Key words: Houareth tribe; Frenda; law SenatusConsultus; region of Dir El Keff.

الملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نعرف بقبيلة الحوارث ونقدم معلومات عن موقعها الجغرافي وعدد سكانها وعن نشاطها الاقتصادي وأهم الثروات التي تتوفر عليها وأملاكها العقارية. معتمدين في ذلك على أرشيف بئر خادم في الجزائر العاصمة، إلى جانب ملف آخر موجود في أرشيف ما وراء البحار «بمدينة آكس – آن بروفانس بفرنسا» الذي

يتوفر على معلومات قيمة فيما يتعلق بموضوع نزع الملكية الخاصة للأهالي التي عكفت فرنساعلى تنفيذها لكي تلبي إحتياجات المعمرين الوافدين الجدد على حساب أصحاب الأرض الأصليين.

حيث خضعت قبيلة الحوارث كغيرها من القبائـــــل الأخرى عند تطبيــق قانون سيناتوس كونسيلت بتاريخ 15 مارس 1889 إلى عمليات التحديد الجغرافي والتي إنتهت بمصادرة الآلاف من الهكتارات من أراضي القبيلة، منها أراضي الغابات التي تقدر مساحتها أنذاك بـ 15146هكتار التي تم ضمها لممتلكات الدولة الفرسية.

وفي حين تم الإستلاء على ألفي هكتار من الأراضي الخصبة الواقعة في سهل التات لإقامة المستوطنات بجوار بلدية فرندة المختلطة، ولاقت السياسة الفرنسية التوسعية الرامية إلى إنتزاع المزيد من أراضي القبيلة، معارضة شديدة من سكان قبيلة الحوارث، فلجأت فرنسا إلى تخييرهم بشرائها بعد تحديد السعر من قبل المستعمر أو تعويضهم عنها بقطع أرضية غير صالحة للزراعة في منطقة دير الكاف الواقعة جنوب بلدية فرندة.

الكلمات المفتاحية: قبيلة الحوارث؛ فرندة؛ قانون سيناتوس كونسيلت؛ منطقة دير الكاف.

نبذة تاريخية عن قبيلة الحوارث:

هي في معظمها من أصول بربرية، جاءت إلى المنطقة في حدود القرن العاشر الميلادي، بقيادة حارث بن وارث الذي أطلق إسمه على القبيلة (A.N.O.M.2M/70) وقد إنتشرت بطون هذه القبيلة خلال القرون الوسطى في رقعة جغرافية جد إستراتيجية تفصل بين سلسلة الأطلس التلي والمنطقة شبه الصحراوية. وبعد مرور قرن من الزمن، جاءت قبيلة زناتية من مقاطعة الجزائر والتي إستوطنت المنطقة وإمتزجت بقبيلة الحوارث عن طريق المصاهرة. وفي نفس التاريخ هاجرت قبيلة أولاد داود البربرية من المغرب التي استقرت في المنطقة فأسست بمساعدة قبيلة الحوارث مركز فرندة في القرن الثالث عشرالميلادي .(A.N.O.M.2M/70)

وبإحتلالها لهذا الموقع تحولت القبيلة إلى طرفا رئيسيا في ثنايا الصراع على العقار منذ العهد العثماني وخلال الفترة الإستعمارية، وذلك ما اطلعنا على جانب منه في بعض وثائق الأرشيف الفرنسي في بئر خادم (.B.O.G.G.A.1896) والذي يحمل عنوان (Senatus-consulte) لعام 1887م وتطبيقه على قبيلة الحوارث.

وبداية سنتطرق في هذه الدراسة إلى التعريف بهذا الملف ومحتوياته والى بعض المعطيات التاريخية والجغرافية عن قبيلة الحوارث، ثم نقدم بعد ذلك التقرير الإداري الخاص بتنفيذ القانون العقاري (Sénatus Consulte) (ينظر التعليق رقم 1) على إقليم القبيلة ونص القرارالقاضي بنزع جزء من ملكية القبيلة لإنشاء أحياء سكنية خاصة بالمعمرين (B.O.G.G.A..1894.96) وما نتج عنه من ردود فعل أعيان القبيلة منه.

التعريف بوثائق الأرشيف الفرنسي:

ما يهمنا في هذه الدراسة هو الكشف عن موقف قبيلة الحوارث من السياسة الإستيطانية الفرنسية الرامية الى توطين العنصر الأوربي في أراضي القبيلة. معتمدين في ذلك على المعلومات الواردة بأرشيف بئر خادم في الجزائر العاصمة، الى جانب ملف آخر موجود بأرشيف ما وراء البحار بمدينة آكس– أون –بروفانس بفرنسا ويتضمن كثير من المعلومات حول نزع الملكية الخاصة للأهالي التي شرعت في تنفيذها فرنسا استجابة لمطالب المعمرين الوافدين الجدد.

1- أرشيف بئر حادم:

يتضمن هذا الملف مجموعة من البيانات الإدارية الرئيسية منها:

الحكومة العامة بالجزائر (Gouvernement Général de l'Algérie)

القرار رقم 48.

ملكية الأهالي التصديق على تحديد وتوزيع قبيلة الحوارث تطبيقا لقانون سيناتوسكونسيلت (Sénatus Consulte).

عمالة وهران.

بلدية فرندة المختلطة (Commune mixte de Frenda)

قبيلة الحوارث (Tribu Houaret)

تاريخ بدء تنفيذ قانون سيناتوس كونسيلت

(Date des opérations d'ouverture 15 Mars1889)

تاريخ المصادقة الإدارية 03 جانفي1893

(Date de l'homologation, 3janvier 1893)

يتضمن هذا الملف النسخة الأصلية للتقرير الإداري الخاص بتنفيذ قانون سيناتوسكونسيلت 28افريل 1887 أي مسودة التقرير، حيث يتطرق الى تقديم نبذة تاريخية عن قبيلة الحوارث وتحديد الموقع الجغرافي لأقليم القبيلة، كما يقدم معلومات مختصرة عن مواقف القبيلة من الإستعمار الفرنسي.

ويتوفر هذا التقرير على معلومات مفصلة بالأرقام والإحصائيات حول عدد السكان وتوزيعهم في القبيلة،وكذا أنواع الملكية العقارية ومساحتها، مدعما ذلك بمخطط عام وخريطة تفصيلية عن القبيلة وحدودها مع القبائل الأخرى المتاخمة لها، ويتضمن أيضا محتوى النص الكامل للقرار الذي أصدره الوالي العام،وحدد بموجبه إقليم قبيلة الحوارث كما خلص التقرير الى إتمام العملية من دون اعتراض القبيلة.

2- أرشيف آكس- أون- بروفنس العلبة (2M70)،عمالة وهران مقاطعة معسكر ويحتوي على لمحة جغرافية وتاريخية عن القبائل التي تتكون منها بلدية فرندة المختلطة سنة 1885م.

(Notices Géographique et Historique sur les Tribus composant la commune mixte de Frenda 1885).

وما تمثله من أهمية لإمتلاكها لمساحة شاسعة من الأراضي في بلدية فرندة، مما جعلها تتعرض لعملية نزع الملكية التي بحوزتها، وذلك لإقامة مركز إستيطاني، ومجموعة من المزارع في بلدية فرندة المختلطة، كما يتحدث عن المشاريع الاستيطانية التي أنجزت، والتي مازالت في طريق الإنجاز، في كل من فرندة و(Martimprey) (عين الحديد حاليا) وتخمارت ومدغوسة.

وتطرق هذا الملف الى الوضعية التي آلت إليها عملية نزع الأراضي التي كانت بحوزة قبيلة الحوارث، وماترتب عنها من نزاع بين الإدارة الفرنسية وقبيلة الحوارث التي رفض أعيانها التنازل عن أراضيهم لصالح بناء المستوطنات مقابل تسويات عرضتها عليهم الإدارة الفرنسية.

الموقع الجغرافي لقبيلة الحوارث وأهميته:

تنتشر بطون قبيلة الحوارث في بلدية فرندة المختلطة، والتي تقع جنوب غرب مدينة تيارت على بعد 50 كلم، يحد قبيلة الحوارث شمالا وشرقا قبيلة خلافة الغرابة وجنوبا قبيلة الحسينات وغربا قبيلة المهاودية (B.O.G.G.A. 1894.96.) وبهذا الموقع يشكل الإقليم رقعة جغرافية جد إسترتيجية فهو يمثل حلقة وصل بين الشمال والجنوب ويكسو سطحها سلاسل جبلية متوسطة الإرتفاع على ظهر القسم الشمال الغربي، مشكلة بذلك سلسلة جبال فرندة المتمثلة في الجبل الكبير وجبل بوغشوة وتملاحت وبومية وجبل القعدة الشهير، ويشغل منخفض واد التحت الذي يقع في الجزء الغربي مساحة ضئيلة، ومتوسط ارتفاعه لا يتجاوز 800م. يسود إقليم القبيلة مناخ شبه البحر المتوسط الذي يتميز بعدم الإنتظام في سقوط الأمطار، التي تبلغ كميتها حوالي 400 ملم،

ويجري في إقليمها ثلاثة أودية هي واد فرجة وواد الوو وواد التحت .(A.N.O.M.2M/70)

ديمغرافية القبيلة وأملاكها العقارية: حسب النسخة الأصلية للتقرير الإداري الخاص بتنفيذ قانون سيناتوس كونسيلت (Sénatus-Consulte):

يذكر التقرير أن قبيلة الحوارث خضعت للإستعمار الفرنسي الذي نجح في إقامة مراكز عسكرية دائمة بالمنطقة منذ 1842، لكنها إنضمت الى ثورة أولاد سيدي الشيخ سنة 1864 بقيادة سي حمزة، ولما وصل الكلونيل دليني (Déligny) الى فرندة أعاد الهدوء الى المنطقة. وفي 1881وقفوا إلى جانب فرنسا وانضموا الى قوم الباشا آغا أحمد ولد قاضي الذي وقف ضد تقدم بوعمامة بإتجاه المنطقة التلية حسب ما جاء في وثائق الأرشيف الفرنسي (.B.O.G.G.A.1894.96.97). والجدير بالذكر أن قبيلة الحوارث أصبحت تابعة لبلدية فرندة المختلطة التي تأسست في 30 ديسمبر 1875.(.Andre Bochier,2016: 212).

ويشير التقرير أن القبيلة تعتمد على زراعة الحبوب وتربية المواشي والتي بلغ عددها حوالي 2000 رأس، يأتي في مقدمتها تربية الأغنام إضافة الى الاهتمام بالصناعات التقليدية ومن أهمها صناعة الزرابي

والسروج ودباغة جلود الماعز (B.O.G.G.A.1894.97) ويطرح السكان بضائعهم في السوق الأسبوعي لمدينة فرندة الذي يقام يوم الخميس أما مداخيل الضرائب فهي تبلغ حوالي 21600 فرنك في الأساس و4308 فرنك إضافي.

ويسجل التقرير أن عدد السكان القبيلة يقدر ب 2096 نسمة حسب إحصائيات 1886 يتصدرهم 21من الأعيان (B.O.G.G.A.1894.97) وفيما يتعلق بتقسيم القبيلة الى دواوير، أبقى الحاكم العام على الإقليم في وحدة واحدة باعتباره لا يتوفر على معايير التقسيم من أجل التحكم في تسييره.

اللجنة الإدارية المكلفة بتطبيق قانون (SénatusConsulte) **على قبيلة الحوارث:**

بموجب القرار المؤرخ في 15مارس 1889 من أجل تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت على قبيلة الحوارث ببلدية فرندة المختلطة.

إن إقليم هذه الجماعة المحلية يشغل مساحة تقدر ب 37500 هـ، ويقطنها عدد من السكان بلغ حوالي 2096 نسمة مع ذكر القبائل المجاورة لها.

وبعد تحديد ملكية القبيلة، عارضت كل من قبيلة الدهالسة وقبيلة أولاد زيان عملية التحديد وأشاروا أن هناك مساحة تقدرب 210 هـ هي محل نزاع تقع على حدودهم، مما تطلب خروج المحافظ المكلف بتحديد الملكية والقيام بمعاينة القطعة محل نزاع، وبعد إتمام عملية التحقيق توصل الى أن هذه القطعة يتم حراثتها بواسطة العربة الفرنسية من طرف الإخوة (MM .Daynes) مما جعل الجماعة التي كانت تطالب بإعادة النظر في تحديد الملكية المتنازع عليها الى التراجع عن مطالبها.

كما أشار التقرير أنه تم ضم بطن يدعى تاوغزوت الى قبيلة الحوارث بطريقة تعسفية لتقوية مركز قايد بني ونجل.

وسجل التقرير أيضا أن المساحة الإجمالية للقبيلة تقدر ب 37500 منها حوالي 15000هـكتار أراضي غابات تم ضمها للممتلكات الدولة. و2000 هـكتار تم تخصيصها لبناء مركز إستيطاني في محيط بلدية فرندة المختلطة، و6000 هـكتار تعود ملكيتها للإخوة (MM.Daynes) والتي إنتقلت إليهم عن طريق شرائها من الأهالي بثمن بخس مستغلين الظروف المعيشية الصعبة التي كانت تمر بها القبيلة. وبعد خصم الإقتطاعات السابقة يبقى في حوزة قبيلة الحوارث حوالي 14000 هـكتار (ينظر التعليق رقم 2).

وفي الأخير أعتبرت أراضي القبيلة بناءا على الدراسات التي قامت بها اللجنة انها ملك (Melk). وأن العمليات المنجزة في إقليم قبيلة الحوارث تمت في ظروف حسنة ولم يتم تسجيل أي إعتراض من طرف القبيلة.

قرارتحديد إقليم القبيلة وتوزيعه:

إن الحاكم العام للجزائر.

بمقتضى المادة الثانية من قانون 28أفريل 1887الذي تضمن إتمام عمليات أملاك القبائل وتوزيعها في الجزائر، بناء على المادة الثانية من قانون (Sénatus Consulte) 22أفريل 1863.

بمقتضى مرسوم 12سبتمبر1887 و18جويلية 1890 الذي ينظم الشروط التي يتم بموجبها إنجاز العمليات وتسليم تنفيذها في كل عمالة الى محافظي التحديد الذين يوضعون تحت اشراف اللجنة الإدارية.

بمقتضى قرار15 مارس 1889 الذي خص قبيلة الحوارث الواقعة ببلدية فرندة المختلطة عمالة وهران للخضوع لعمليات التحديد والحصر والتوزيع المذكورة.

بموجب القرار المنشئ للقبيلة.

بموجب محضر تحديد القبيلة المحرر من طرف المحافظ المختص المعين، وهو المحضر المحرر بتاريخ 18 ديسمبر 1889 من طرف اللجنة الإدارية لعمالة وهران.

وبموجب الخرائط التي تم اعتمادها في تقارير تحديد الدوار المحرر من قبل المحافظ بتاريخ 11أوت 1890 و10أكتوبر1893 من طرف اللجنة الإدارية والمخطط المعتمد عليه.

بمقتضى القرار الصادر عن اللجنة الإدارية بتاريخ 4 ديسمبر1883 عن مجموع العمليات المنجزة لتحديد إقليم قبيلة الحوارث وتوزيعه على الدوايـر.

بمقتضى خريطة جمع الدوايـر.

بموجب اعلان مجلس الحكومة بتاريخ 12أوت 1892وبناء على إقتراحات حاكم وهران.

قرر:

المادة الأولى: إن إقليم قبيلة الحوارث الواقع ببلدية فرندة المختلطة عمالة وهران يضم مساحة تقدرب 37500 هـكتار ومحدد طبقا للعمليات الواردة في محاضر تحديد القبيلة المشار إليها سابقا.

اسم القبيلة: قبيلة الحوارث.

عدد سكانها: 2096 نسمة.

مساحة الغابات 15146 : هـكتار و90 آر.

عقارات أخرى: 1281هـكتار و61آرو 62 سنتيار.

عقارات موجهة لخدمات مشتركة: 99هـكتار و30 آر و05 سنتيار.

مجموعة الملكية الخاصة: 27209هـكتار و42 آر و88 سنتيار.

المجموع: 37500 هـكتار. (ينظر التعليق رقم 3)

المادة الثالثة: لقد تم وضع جميع التحفظات فيما يتعلق بالممتلكات التابعة للقطاع العام كما تضمنته المدونة المدرجة في محضر تحديد قبيلة الحوا رث.

المادة الرابعة: تحفظ كما هو معلن عنه في المحضر، حقوق الأهالي في إستغلال الغابات التابعة للدومين رقم 1- 8 على مساحة تقدر بـ: 15146 هـكتار و90 آر.

المادة الخامسة: الوالي ومدير مصلحة الدومين ومحافظ الغابات لعمالة وهران، الكل مكلف فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار.

الإستيطان في إقليم فرندة وموقف قبيلة الحوارث منه:

كانت الملكية العقارية تمثل في نظر الساسة الفرنسيين أساس الوجود الإستعماري وضمان إستمراره، لذا لجأت الى كل الوسائل والحيل الممكنة لتوسيع تلك الملكية، فإعتبرت أن المراعي أرض موات وأن كل ملك مشترك هو بالضرورة مشاع، وأن كل أرض تحمل مساحة واسعة من الشجيرات هي غابة عمومية. وتمهيدا لإحصاء السكان ومن ثمة إجراء إحصاء للأراضي والملكيات المشغولة وغير المشغولة منها، بناءا على تطبيق القوانين التي استحدثها الإستعمار خصيصا للجزائريين، الرامية إلى نزع الملكية العقارية من أصحابها وتسهيل عملية إنتقالها إلى المعمرين لجأت الى وضع تشريعات تقنن هذه العملية. ويأتي على رأسها قانون 1846 وذلك تمهيدا لنزع الملكية الجماعية وإنشاء ما يعرف بالملكية الفردية قصد الحصول على المزيد من الأراضي التي يمكن منحها للكولون لاحقا (عائشة حسيني، 2013: 398)، ثم إنشاء المراكز الإستيطانية الجديدة بها. وإستكمالا لمشاريعها التوسعية وضعت الإدارة الإستعمارية يدها على أراضي الغابات الجزائرية بموجب قانون 16جوان 1851 معتبرة إياها فضاءات شاغرة لا يملك أصحابها عقود موثقة، تثبت حقهم في تملك الأرض.

فجاء مرسوم 1863 لتحديد أراضي العرش ورسم حدودها، وتقسيم كل حد الى دواوير، ثم توزيع الأراضي الى ملكيات فردية بين سكان كل دوار (أبو القاسم سعد الله، ج1، 2009: 34). والغرض من ذلك هو تفكيك المرتكزات الأساسية للقبيلة: الأول يتمثل في تفتيت ملكية العرش للأراضي والذي يترتب عنه حتما تشتيت القبيلة والثاني هو ضرب مكامن القوة من روابط النسب والقرابة كممون للشوكة المقاتلة عند القبيلة (محمد الطيبي، 2009: 194) وتجريدها من سلاح التآزر في مواجهة الأخطار التي تهدد وجودها وترحيل أفرادها الى المناطق الجبلية الفقيرة قصد تفقيرهم ومن ثم عدم قدرة الأهالي على فلح الأرض والإعتناء بها، والقضاء على الخصوصية التي تميز الجزائريين عن الأوربيين بسهل التات والقضاء التجمعات التي يقيمون بها ودمجهم وسط الأوربيين حسب ما ورد في نص قرار القضاء على مناطق حصر الجزائريين التابعة للإدارة العسكرية وسط سهل التات (A .N.O.M.2X103 28.). والثالث يتمثل في محو شخصية الشعب الأصلي المستهدف بالإستيطان عن طريق إحداث تعديل ديمغرافي تكون فيه الغلبة للعنصر المهاجر عدديا ومن ثم صبغ المنطقة بشخصيته وتقاليده وثقافته. (عبد المالك خلف التميمي، 1983: 9).

مما شجع المعمرين على إنتهاز هذه الفرصة في شراء الأراضي بأثمان بخسة أحيانا، وإطلاق يد السلطة الفرنسية في الإستيلاء على الأرض تحت ذرائع متعددة تارة باسم المصلحة العامة وتارة أخرى باسم مصلحة البلدية في توطين العنصر الأوربي.

فقبيلة الحوارث التي كانت تمتلك حوالي 37000 هـكتار من الأراضي قبل تنفيذ قانون سيناتوس كونسيلت سنة 1863، لم يعد بحوزتها بعد تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم سوى 20935 هـكتار (ينظر التعليق رقم4)، فمن تداعياته على القبيلة فقدان مساحة تقدر ب 6000 هـكتار والتي تحولت الى ملكية خاصة تابعة للمعمرين وهم الإخوة (MM.Daynes)، الذين تحصلوا عليها عن طريق الشراء من الأهالي ويقع معظمها في سهل التات الذي تتميز تربته بجودة عالية.وفي ذات السياق، شهد مركز فرندة الإستيطاني تدفق عدد كبير من المهاجرين الأوربيين مما زاد في عدد السكان الراغبين في الإستقراربه، وذلك منذ 1885م، مما شجع المصالح المختصة بالبلدية الى وضع مشروع يقضي بتوسيع المركز الإستيطاني على حساب الملكية الخاصة التي تعود ملكيتها الى أهالي قبيلة الحوارث، فتم نزع مساحة تقدر ب 1208 هـكتار. ثم إقتطعت مساحة أخرى تقدرب 1100 هـكتار ولم تتوقف عن عملية قضم الأراضي عند هذا الحد، بل تواصلت إستجابة لمطالب المستوطنين

في الإقامة وتملك الأرض، فإتجهت الإدارة الفرنسية نحو إلتهام المزيد من أراضي القبيلة التي أصبحت تشكل من وجهة نظر السلطة الفرنسية مخزونا كافيا للتزود بالأرض يستجيب لحاجيات الإستيطان مستقبلا (أجيرون شارل روبير، 2007: 201).

فإن مجموع ما تم إقتطاعه من مساحات وإلحاقها بالوعاء العقاري البلدي الذي يسيطر عليه المعمرون هو كالتالي:

تحولت 6000 هكتار إلى ملكية خاصة لفائدة الإخوة (MM.Daynes). 2308هـ تستفيد منها البلدية في توسيع مركز فرندة الإستيطاني.

يصبح المجموع: 8308 هـكتار

فالمساحة الإجمالية التي كانت بحوزة القبيلة هي 20935 هـكتار– 8308 هـكتار = 12635 هـكتار.

وإذا أضفنا مساحة تقدر ب 975 هـكتار حصلت عليها القبيلة كتعويض يصبح مجموع أراضي القبيلة 13610هـكتار. وفي ذات السياق إن ما هو مستغل فعليا من طرف القبيلة سوى مساحة تقدر ب 10800 هـكتار، تطرح منها مساحة أنتزعت منها تقدر بـ: 574 هـكتار وعليه تصبح المساحة المتبقية في حوزة القبيلة تقدر بـــ 10266 هـكتار.

وتمادت السلطات الفرنسية في سياساتها العقارية وأقدمت على نزع قطعة أرض تقدر مساحتها ب 574 هـكتار و25 آر، والتي تحدثنا عنها سابقا، لكنها هذه المرة كانت متخوفة من رفض الأهالي بالتنازل عن أراضيهم مما قد يحدث إضطرابات قد تكون غير محسوبة العواقب، ولما علم الأهالي بما ستقدم عليه السلطات الفرنسية، إتفق الجميع وتحت تأثير الزعامات النافذة بعدم التنازل عن أراضيهم، التي تنوي السلطات الفرنسية إستغلالها في إنشاء المزيد من المستوطنات، ومنح الإمتيازات لصالح المعمرين الوافدين الجدد الى المنطقة، وأمام هذا الموقف الشجاع والرافض للأطروحات الفرنسية الرامية الى تصفية أملاك القبيلة الموجودة ببلدية فرندة.

لجأت السلطة الفرنسية آنذاك إلى تخييرهم بين التنازل عن طريق بيعها وتقوم السلطات الفرنسية بتحديد السعر المناسب للهكتار الواحد وأن يتم تعويضهم بأراضي أخرى تقع في دير الكاف (B.O.G.G.A.1895) جنوب بلدية فرندة، وهي من ممتلكات قبيلة الحسينات (ينظر التعليق رقم5). وهناك أخضعت فرنسا مساحة تقدرب 400 هـكتار في المجموعة رقم 21 في بلاد الزعتر وسيدي محمود الواقعة جنوب شرق المنبع المسمى عين أرقاز إلى عمليات التحديد، ولم يبق لمالكيها سوى مساحة تقدر ب 156هـكتار، والباقي مساحة

تقدرب244 هـكتار أعتبرت شاغرة. وفي المجموعة رقم 22 التي تمتد من مقبرة سيدي يحي الى إلى شعبة سيدي عيسى، وضعت فرنسا يدها على مساحة تقدر ب 445 هـكتار والتي أعتبرت شاغرة ولم يبق بحوزة مالكيها سوى 80 هـكتار، بعد القيام بعمليات التحديد التي شملت قطعة أرض تقدر مساحتها ب 525 هـكتار.وهكذا جمعت فرنسا بعد عمليات تحايل مكشوفة مساحة 244 هـكتار +445 هـكتار = 689 هـكتار والتي فيها يتم تعويض قبيلة الحوارث التي أنتزعت منها مساحة تقدر بـ: 574 هـكتار تعسفا.

خاتمة:

إن إحتلال فرنسا للجزائر كان الهدف منه بسط سيطرتها على خيرات البلاد، وتأتي الأرض وما توفره من مصادر رزق متنوعة للسكان، في صلب إهتمامات الساسة الفرنسيين الذين إنشغلوا في كيفية إيجاد المسوغات القانونية والتشريعية من أجل الإستيلاء على الأرض ونزع الملكيات الزراعية من أصحابها تحت ذرائع شتى لتوطين المهاجريين الأوربيين وتمكينهم من حق التملك و الإنتفاع بالأرض على حساب السكان الأصليين. مما دفع بالأهالي إلى مقاومة سياسة الإستيطان، ورفضهم التنازل عن أراضيهم ومقاومة كافة الإغراءات والمكاسب

الهزيلة التي قدمها دعاة الإحتلال لكن سياسة البطش والقمع حالت دون تمكنهم من الحصول على حقوقهم، وأنتزعت منهم أراضيهم بالقوة.

التعليقات:

1- كان قرار مجلس الشيوخ يتضمن ثلاث عمليات أولها تحديد أقاليم القبائل ثم توزيع الأراضي بين مختلف دواوير كل قبيلة بالتل ومناطق الزراعة الأخرى مع الحفاظ على الأراضي التي ينبغي أن تحتفظ بطابع الأملاك البلدية، وأخيرا إقامة الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير: .ينظر: شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الإستعمار 1827- 1871، المجلد الأول شركة دار الأمة للنشر والتوزيع،الجزائر،ط 2013،ص، 696 .

2- المساحة المتبقية لقبيلة الحوارث تقدر ب 13500 هـكتار، وليس كما ورد في التقرير .

3- المساحة الإجمالية الواردة في التقريرهي 37500 لكن بعد عملية الجمع إتضح أن المساحة تقدر ب37501,78.

4- لقد ورد في أرشيف بئر خادم (B .O.G.G.A.) أن المساحة كانت تقدر ب 20972 هـكتار بينما يذكر أرشيف أكس آن بروفانس في العلبة 2M/70 مساحة تقدر بـ: 20935.

(B .O.G.G.A.): Bulletin Officiel du Gouvernement Générale de l'Algérie.

5- دير الكاف وهي موطن قبيلة الحسينات التي تقع على بعد 15 كلم جنوب بلدية فرندة، تتميز تربتها بأنها رديئة ومردوديتها ضعيفة. (B.O.G.G.A.T35.1895.).

قائمة المراجع:

أجيرون شارل روبير (2007). الجزائريون المسلمون وفرنسا «1871-1919- نقله إلى العربية: محمد الحاج مسعود، أ.بكلي،الجزائر، دارالرائد للكتاب.

حسيني عائشة، (2012- 2013). الإستيطان الأوربي بسهل متيجة 1830- 1870.أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر .

خلف التميمي عبد المالك، (1983). الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي، الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة، الجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت.

سعد الله أبوالقاسم، (2009). الحركة الوطنية الجزائرية ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط6.

الطيبي محمد، (2009). الجزائر عشية الغزو الإحتلالي دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران، ط، الجزائر.

المصادر باللغة الفرنسية:

A.N.O.M. 2M/70. Notice géographique et historique sur les tribus composant la commune mixte de Frenda. 1885.

A.N.O.M.GGA. 2x 103 28. Ministère de la guerre. Rapport sur le projet de decret relatif à la remise de l'administration des enclaves militaires de la plaine de la Mitidja à l'autorité civil .

André (Bochier). (2016): Dictionnaires des Communes Douars, et centres d'Algérie sous l'administration civil française , Aix en Provence.

B.O.G.G.A.T34.1894.